

بدون الاعمى كونه الاعمى ايضا شرطاً والتشبه له الاضطرار وبدل القدر
التشبه فاما كناية الاعمى لكونه لا يراه او عدم كفايته فيكون كونه
فبين الامام والمهور وعرف في المطولات في اللقط امامه ولبطوا اما
مؤلف ومركب لانهما ان لا يتراد بجمعة الالهة عجا المانع او يتراد والاول
المؤن ويؤدق لا يراى بالهوية لانه عجز المانع من ان لا يكون له
لغير الاستهام او كان له جبراً للمعناه كالنقطة او كان للمعناه ايضا
ولا يبدل عجز المانع كالاسان فان الالف منه مثلا لا يبدل على الجوز
او دل على عجز المانع لكن لا عجز المعناه كعند الله على اذ ليس من
العودية والالوية جز الشخص العلم اودل على عجز المعناه ايضا لكن
لا يكون لا يتراد وان كان الجوز الناطق على اذ ليس من معجز الجوز
والناطق الحزين للاسان الحى للشخص العلم اذ عند العلم اذ
العلم لا يتراد الالهة المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات الالهية
ان العلم لو كان غير الجوز لم يتغير حال العملية فالعجز اقسامها
مؤلفه وموالاتى لا يكون لذلك الذى يكون القيمة المتحققة فيكون
الحزان فان الالهى يراى به الالهة عجزاً عن صدق الرضى في الجوز

علا الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب جوهري فيجب ان يكون
مفهوم المفرد علم عليه لان القصر تصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف
نقطة التقسيم باعتبار الذات لا المفهوم وهو ان المفرد سابق على
ذوات المركب وان المفرد والمركب واقامها الالهة اقسام المفهوم
اقلا وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض سمية للذات باسم المذلول
غير ان المصنف اعتمد التقسيم الجاهل الذى تقريباً اليهم المتدين واللفظ
المفرد اما كذا وسوالى لا يمنع تصور مفهومه وقوع الزيادة كالاسان
ان لا يمنع مفهومه من حيث انه مقصور في ذاته من شركة كذا في ذاته منع
من حيث البرهان الدالى على وحدته كما لو اجب تمامه لنفسه او من حيث
النظر لوجوده الخارج وهذا المنع يوجب اماناً لا يكون له وجود
خارج حتى يقال يجوز الشركة في الالف وتزويك البارى واماناً يكون
وجه خارجي غير مشترك كالشخص في قولنا نفس تصور اضراسه
تعريف الكفاية لا يكون جامعاً ويدخل في تعريف الجوز فلا يكون تاماً
اذ في الاكف بالنعس او النقص لا يحصل هذه الفائدة على ما لا يخفى
للمفرد واما ذكر المفهوم فينبى على ان سورة القسمة للفظ فلا يلزم من